

نشاطات

تواصل المديرية العامة للامن العام تطوير خططها الادارية لحماية لبنان. ثمة اصرار على المضي في مسيرة تطوير اجهزة المديرية المختلفة وتحديثها، وتعزيز معلوماتها في القضايا الامنية والاجتماعية والاقتصادية لتأمين خدمة المواطن وصون امن الوطن.



من الندوة.

الامن العام يواصل تطوير خطته الإدارية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

نظمت المديرية العامة للامن العام، بالتعاون مع شركة MeNa Financial Crime Compliance Group، ندوة عن "مكافحة قضايا غسل الأموال وتمويل الارهاب"، حضرها عدد من ضباط المديرية. بعد ترحيب من العميد الركن وليد عون، تحدث الامين العام لاتحاد المصارف العربية وسام فتوح عن جرائم تبييض الاموال وتمويل الارهاب التي اعتبرها من "اخطر الجرائم المالية ذات الانعكاسات الخطيرة على الاقتصاد والمجتمع والفرد". و اشار الى ان تعريف تبييض الاموال "هو ادخال الاموال الاتية من مصادر غير نظيفة مثل بيع المخدرات والسرقه والفدية وغيرها، الى النظام المالي والقطاع المصرفي الرسمي عبر وسائل عدة. اما بالنسبة الى تمويل الارهاب، فالارهاب هو عقيدة يمكن تمويله من اموال نظيفة او غير نظيفة".



الامين العام لاتحاد المصارف العربية وسام فتوح متكلما.



نائب حاكم مصرف لبنان محمد بعاصري.

حول دور اتحاد المصارف العربية في مكافحة تمويل الارهاب، قال فتوح: "يستند الاتحاد في هذا الامر الى خمس مبادرات رئيسية هي: برامج التوعية، الشراكة مع القطاعين العام والخاص في المنطقة العربية ومع المنظمات الدولية، التشجيع على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تأمين فرص العمل، مبادرات الشمول المالي".

عن التعاون مع الامن العام في مكافحة هذه الجريمة؟ اوضح قائلاً: "اود التشديد على اهمية التعاون مع الامن العام اللبناني، لانه يمثل احدي اهم سلطات انفاذ القانون في لبنان. يوجب التطبيق الفعال لقوانين

مكافحة تبييض الاموال وتمويل الارهاب من المسائل المتشابكة والمتداخلة، حيث يسخر الارهابيون وممولوهم كل طاقاتهم للولوج الى النظام المصرفي للدول. بذلك اصبحت المصارف والنظم المصرفية احدي اهم ساحات الحرب على تمويل الارهاب. لمكافحة هذه الظاهرة تم تشكيل مجموعة العمل المالي المعروفة باسم FATF. حرصت FATF على اعطاء اهمية بالغة لمكافحة هاتين الظاهرتين بحيث اصبح تجريم تبييض الاموال وتمويل الارهاب ضرورة ملحة لضمان حماية الانشطة الاقتصادية الوطنية وجعل المناخ الاقتصادي اكثر نزاهة".



العميد الياس البيسري يستلم درع اتحاد المصارف العربية.

مكافحة تمويل الارهاب، الاعتماد على مختلف الخبرات والكفايات التي تتوافر لدى كل القطاعات المعنية بهذا الامر، وهو ما يقتضي تأهيل الافراد العاملين في مكافحة هذه الظاهرة واعداد برامج تدريبية وتنفيذها، وتأهيل الاشخاص الذين اسند اليهم القانون مهمة مكافحة او مراقبة الانشطة المالية وتحركات الاموال، ومهمة الابلاغ عن الانشطة المشبوهة، كموظفي المصارف والمؤسسات المالية والجهات القضائية والامنية".

واكد نائب حاكم مصرف لبنان رئيس مبادرة الحوار المصرفي العربي الاميركي محمد بعاصري "ان لبنان من اهم الدول في العالم التي تطبق قوانين مكافحة غسل الاموال"، مشيراً الى ان "الامن العام من اهم الهيئات التي عملت على مكافحة الارهاب، وواكبت جهوده في مكافحة هذه الافة الخطيرة".

ورأى ان "لبنان يتمتع بقطاع مصرفي متين وداعم للاقتصاد الوطني، ونحن في مصرف لبنان ملتزمون بالتعاون مع المصارف ودعمها لتطبيق الالتزام بمكافحة غسل الاموال وتطبيق دقيق لكل المعايير الدولية لهذا الالتزام، ومكافحة غسل الاموال. الكل يعلم ان مهمتنا ليست سهلة. البنية التحتية للمصارف اللبنانية اكثر تعقيداً باعتبار ان اكثر من ثلثي التعامل يتم بالدولار. كما ان بعض الجهات السياسية في لبنان وضعت ضمن لائحة بعض المؤسسات الرقابية الدولية، ما يشكل حرجاً بالنسبة الى المصارف وسمعتها".

وشدد على انه "في ظل التحديات، شكلت المديرية العامة للامن العام والمديرية العامة لقوى الامن الداخلي نموذجاً رائداً في التعاون والدعم والمساعدة للحفاظ على امن لبنان وسمعته المصرفية امام المحافل الدولية، ولا نستطيع ان نتلافى الانعكاسات السلبية الا اذا تعاونت جميع الوحدات المعنية بمكافحة الارهاب والجرائم المالية".

واعلن ان "المصارف اللبنانية تؤدي عملاً ممتازاً من خلال التزام القوانين والتشريعات الدولية، ولها سمعة دولية جيدة". ثم تحدث مدير المخاطر في مجموعة بنك



والعميد جوزف تومية يسلم الى فتوح درع الامن العام.

عوده شهدان جبيلي عن تأثير القوانين الدولية والاقليمية على القطاع المالي. وتناول مستشار اتحاد المصارف العربية انطوان حبيش "الاساليب المفضلة التي يستخدمها الارهابيون والمنظمات الاجرامية في تمويل الارهاب وغسل الاموال".

بعدها شرحت مديرة الامتثال في بنك البحر المتوسط سمر بعاصري "كيفية ادارة البيانات المالية الضخمة والطرق الفعالة لتقيتها".

وفند المستشار الاول للامتثال في مجموعة "تومسون رويترز" اساليب مراقبة النشاطات المالية غير الشرعية وتقنياتها. ختاماً تبادل الدروع التذكارية.

الامن العام يثقل
احدى اهم سلطات انفاذ
القانون في لبنانلبنان من اهم الدول التي
تطبق قوانين مكافحة
غسل الاموال